



مركز البيان للدراسات والتخطيط  
Al-Bayan Center for Planning and Studies

# الضمانات الدولية بديلاً عن المصداقية الأمريكي في الأزمة الأوكرانية ومفاوضات فيينا

أحمد حيدر



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

## عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

## ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2022

[www.bayancenter.org](http://www.bayancenter.org)

[info@bayancenter.org](mailto:info@bayancenter.org)

Since 2014

## الضمانات الدولية بديلاً عن المصداقية الأمريكي في الأزمة الأوكرانية ومفاوضات فيينا

أحمد حيدر \*

### المقدمة

تلعب الضمانات دوراً مهماً في العلاقات الدولية، وهي تعني التزام دولة ما بأداء ما وجب على غيرها من الحقوق الدولية، فالضمانات في النطاق الدولي هي الشرط الذي يمكن الاعتماد عليه في حال أحل أحد الأطراف بالتزاماته الدولية. لذلك تمثل الضمانات الدولية مظلة الحماية الواقية للتحلُّل غير المشروع أو غير المتفق عليه من الالتزامات الدولية.

يشهد النظام الدولي في الوقت الحاضر ملفين من أعقد الملفات، هما الأزمة الأوكرانية، وأزمة الملف النووي الإيراني، وفي كليهما، طُلبت ضمانات دولية من واشنطن. إذ إنَّ الأزمة الأوكرانية سببها توسيع حلف شمال الأطلسي (NATO) عبر ضم أوكرانيا إلى الحلف، ونشر منظومات دفاع صاروخي في شرق أوروبا، ممَّا دفع روسيا إلى الاعتراض على هذه الخطوات، لأنَّها تُعدُّ مضرةً بالجمال الحيوي الروسي، وتشكِّل خطراً أمنياً على روسيا في المستقبل المنظور، لذلك طلبت ضمانات أمنية من واشنطن.

في الوقت نفسه الذي تتفاوض فيه إدارة «بايدن» مع إيران عبر وساطة مجموعة (4+1) من أجل العودة لخطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، التي انسحبت منها إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» بصورة أحادية في 8 آيار/مايو 2018، بدعوى عدم ملاءمة الاتفاق للشروط الأمريكية وأنه «اتفاق كارثي» ولا يمنع إيران من صنع القنبلة النووية، الأمر الذي دفع الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى طلب ضمانات قانونية دولية تُلزم الإدارة الأمريكية الحالية والإدارات اللاحقة بالالتزام بنتائج المفاوضات الحالية وعدم الانسحاب منها بصورة أحادية الجانب.

لذلك تواجه الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها القوة العظمى الوحيدة في النظام الدولي، معركة سياسية-قانونية من قبل دول صاعدة في المنظومة الإقليمية والدولية، وهي إيران وروسيا،

\* باحث في العلاقات الدولية والإستراتيجية.

تطالبان فيها بتقييد التصرفات أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (NATO) عبر ضمان التزامها بعدم تعريض مصالح الدول الأخرى للخطر، وعدم الاخلال بالاتفاقات الدولية.

فما الأساس المنطقي لمخاوف روسيا من توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً؟ وما الضمانات التي تطالب بها إيران في مفاوضات فيينا؟ ثم هل يمكن لواشنطن تقديم مثل هذه الضمانات فعلاً؟ وما تأثيرات هذه الضمانات على مكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي؟

### أولاً: نظام الضمانات الأمنية الروسي لمعالجة الأزمة الأوكرانية

تُعد أوكرانيا محوراً جيوسراتيجياً مهماً لكل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، فللجانب الأخير تمثل أوكرانيا «خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها»<sup>(1)</sup>، كما يصفها مستشار الأمن القومي الأمريكي «زبغنيو بريجنسكي». أمّا روسيا فوجود أوكرانيا بوصفها دولة مستقلة غير تابعة لأيّ تنظيم سياسي غربي سواءً من الناحية الاقتصادية (الاتحاد الأوروبي) أم من الناحية الأمنية (حلف شمال الأطلسي NATO) يساعد في تغيير وضعها من لاعب دولي مقيد إلى لاعب جيوسراتيجي مهم في الساحة الدولية<sup>(2)</sup>، وخصوصاً الأوروبية منها.

تتضح أهمية أوكرانيا الجيوسراتيجية بحكم المحورية الحثيمة الجغرافية التي تتمتع بها أولاً، لأنها تقع بين لاعبين جيوسراتيجيين مهمين، هما روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي، الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية، وتنافس هذين المحورين على السيطرة والنفوذ في أوكرانيا ثانياً، إذ تعد بوابة روسيا الاتحادية على البحر الأسود وأوروبا الشرقية، كما تشكّل مناطق واسعة من أوكرانيا ولا سيّما الجزء الشرقي منها امتداداً طبيعياً من روسيا الذي يحتضن العاصمة الروسية موسكو، فضلاً عن مرور ما نسبته 85% من الغاز الروسي (مصدر الطاقة الروسية وعماد اقتصادها وتأثيرها في الاتحاد الأوروبي) عبر الأراضي الأوكرانية، أي: إنها تُعدُّ بذلك ممراً إستراتيجياً ناقلاً للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، ممّا يعني ارتباط هذا الممر بتأمين مستلزمات أمن الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي<sup>(3)</sup>.

1. نقلاً عن: سهاد إسماعيل خليل، المكانة الجيوسراتيجية لأوكرانيا وأثرها على المن القومي الروسي (أزمة القرم أنموذجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد 70، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2017، ص 147.
2. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوسراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة العربية الرابعة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 9102، ص 56.
3. سهاد إسماعيل خليل، المكانة الجيوسراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي (أزمة القرم أنموذجاً)، المرجع السابق، ص 151.

وقد أُفترت صفة عدم الانحياز وعدم الانضمام إلى الأحلاف السياسية والعسكرية في أساس الدولة الأوكرانية، إذ جاء في قسم الأمن الخارجي والداخلي من وثيقة إعلان سيادة دولة أوكرانيا، المعتمد في 16 تموز/يوليو 1990: «تعلن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفيتية رسمياً عزمها على أن تصبح في المستقبل دولة محايدة بصورة دائمة لا تشارك في الكتل العسكرية»<sup>(4)</sup>، وحتى بعد إجراء التعديلات على القانون الأساسي لأوكرانيا عام 2019، وتضمنين نص الدستور على عدّ العضوية الكاملة في حلف شمال الأطلسي بوصفه مساراً إستراتيجياً للدولة، لم تحتف من الوثيقة الإشارة إلى إعلان الاستقلال لعام 1991<sup>(5)</sup>.

يُضاف على ذلك أنّ الذاكرة الروسية مثقلة بالغزوة التاريخية القادمة من الغرب، منذ غزو «نابليون بونابرت» لروسيا في عام 1812، وصولاً إلى غزو «هتلر» للاتحاد السوفيتي في عملية بارباروسا عام 1941 التي كلفت روسيا كثيراً من الخسائر المادية والمعنوية.

الأمر الذي يجعل القيادة الروسية الحالية (فلاديمير بوتين) تتنبه لأي تحرك غربي تجاه الشرق، ويتضح ذلك من محاولة الاتحاد الأوروبي لضم أوكرانيا عام 2013-2014، التي نتجت عنها السيطرة الروسية الكاملة على شبه جزيرة القرم، بوصفه ردّ فعل على المحاولات الغربية لضم أوكرانيا إلى التحالفات السياسية والأمنية، لتُوجّل عملية ضم أوكرانيا إلى أيّ ترتيب سياسي-أمني غربي.

وعلى إثر العمليات العسكرية المشتعلة منذ عام 2014 في إقليم الدونباس شرق أوكرانيا بين القوات الأوكرانية والانفصاليين المواليين لروسيا، قامت روسيا بحشد أكثر من (100) ألف جندي روسي ومعدات عسكرية بالقرب من حدودها مع أوكرانيا في مارس/أبريل 2021، وهو ما يمثّل أعلى تعبئة للقوات العسكرية الروسية منذ ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وقد أزيلت هذه القوات جزئياً بحلول شهر حزيران/يونيو 2021، إلا أنّ الأزمة تجددت في تشرين الأول/أكتوبر، ليُعاد نشر القوات نفسها في كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه<sup>(6)</sup>.

4. وثيقة تمنع انضمام أوكرانيا إلى الناتو، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/irCKO>

تاريخ الزيارة: 2/2/2022

5. المرجع نفسه.

6. Anton Troianovski and David E. Sanger, Russia Issues Subtle Threats More Far-Reaching Than a Ukraine Invasion, the New York Times, available on web site: <https://www.nytimes.com/2022/01/16/world/europe/russia-ukraine-invasion.html> last visit: 2022/2/2

في الوقت نفسه، عرضت روسيا مشروع اتفاقين، الأول: يشمل اتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية، والآخر: يشمل العلاقات مع حلف شمال الأطلسي (NATO) ويتضمنان حزمة من الضمانات الأمنية المتبادلة في أوروبا<sup>(7)</sup>. وقد كشفت وزارة الخارجية الروسية في 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 عن الاقتراحات التي قدمتها إلى الولايات المتحدة بخصوص إنشاء نظام «ضمانات أمنية» لخفض التوترات العسكرية في أوروبا<sup>(8)</sup>:

1. يتفق الطرفان الروسي والأمريكي على عدم الإضرار بأمن أحدهما الآخر، وعدم تقويض المصالح الأمنية الجذرية لبعدهما بعضاً، عن طريق التزام أي منظمة أو تحالف عسكري عندهما العضوية فيه بالمبادئ المعروضة في الأمم المتحدة.
2. تتعهد الولايات المتحدة الأمريكية بمنع امتداد حلف شمال الأطلسي (OTAN) شرقاً وعدم ضم دول من الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفييتي إلى الحلف، فضلاً عن عدم إنشاء قواعد عسكرية في أراضي الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفييتي، وعدم استخدام البنى التحتية فيها لممارسة أي أنشطة عسكرية وعدم تطوير التعاون العسكري الثنائي معها.
3. أن يخوض الطرفان الروسي والأمريكي الحوار ويتعاملان على تطوير الآليات الخاصة بمنع ممارسة أنشطة عسكرية خطيرة في عرض البحر والمجال الجوي فوقه، بما يشمل تحديد أدنى مسافة للتقارب بين السفن والطائرات الحربية لهما.
4. يتعهد الطرفان الروسي والأمريكي بعدم نشر صواريخ متوسطة وقصيرة المدى خارج حدودهما وفي تلك المناطق داخل أراضيها التي من شأن هذه الصواريخ ضرب أهداف حيوية في أراضي الطرف الآخر.
5. يتعهد الطرفان الروسي والأمريكي بعدم نشر أسلحة نووية خارج حدودهما ويسحبان ما سبق نشره من هذه الأسلحة خارج حدودهما، مع إزالة البنى التحتية الخاصة بنشر أسلحة نووية خارج حدودهما.

7. روسيا وأميركا تبثان ضمانات أمنية طلبتها موسكو، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/oBH68>

تاريخ الزيارة: 2/2/2022

8. روسيا تنشر مقترحاتها للولايات المتحدة بخصوص «الضمانات الأمنية»، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/cepXs>

تاريخ الزيارة: 2/2/2022

6. يمتنع الطرفان الروسي والأمريكي عن تدريب كوادرات عسكرية ومدنية من دول أخرى لا تمتلك ترسانة نووية على استخدام هذه الأسلحة وعن إجراء تدريبات ومناورات تحاكي سيناريو شنّ الضربات النووية.

وقد رُفِضَتْ هذه المطالب الروسية من قبل إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، والأمين العام لحلف شمال الأطلسي (ينس ستولتنبرغ)، إذ أعلن الأخير أنّ حلف شمال الأطلسي مستمر بالتوسع شرقاً. ومن أجل فهم الموقف الروسي، يجب الإشارة إلى اشتراط مستشار الأمن القومي الأمريكي (زيجنيو بريجنسكي) مسبقاً في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) قيام روسيا ذات مضمون ديمقراطي، ومحدثه اجتماعياً، بطريقة تجعلها مستوعبة للنموذج الأوروبي ومنفتحة على النموذج الآسيوي، وذلك تمهيداً لتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً.

لذا تمثّل عملية توسيع الحلف مقدمةً لإستراتيجية مد الغطاء الأمني لأوروبا من أجل توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً، إذ إنّ عمليتي التوسيع مترابطتان، لأنّه لا يمكن الفصل بين أمن أوروبا ووحدتها السياسية. وبما أنّ أوروبا ما زالت تفتقر إلى القوة العسكرية التي تمكنها من توفير الحماية الخاصة بها من جميع القوى الجيوبوليتيكية، فإنّه يصعب تصوّر قيام أوروبا موحدة حقاً من دون ترتيب أممي مشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك فإنّ الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي مثل أوكرانيا، يجب أن تُعدَّ «أوتوماتيكياً» خاضعة فعلاً لحماية حلف شمال الأطلسي.

وبما أنّ روسيا اختارت مسبقاً الذهاب في طريق الديمقراطية الشكلية، وتنامي نفوذها الإقليمي والدولي بوصفها لاعباً جيوسراتيجياً في سوريا، وجورجيا، وكازاخستان، وأذربيجان، فإنّ مصالحها في أوكرانيا تنامت لتصبح المحور الجيوسراتيجي الأهم في السياسة الخارجية الروسية، والمساس به من قبل الاتحاد الأوروبي (الذي يمثل الحليف الإستراتيجي الأمريكي) أو من قبل حلف شمال الأطلسي (NATO) يعني فتح باب المواجهة المباشرة مع روسيا.

بهذا الوضع، تسعى روسيا (فلاديمير بوتين) إلى دفع حلف شمال الأطلسي نحو تغيير إستراتيجية التوسّع شرقاً الرامية إلى ضم المزيد من دول المجال الحيوي الروسي، وهذا هو جوهر الضمانات الدولية التي يسعى نحوها (بوتين)، لأنّ هذا التوسّع يقلّص من القوة الجيوسراتيجية الروسية، ويجعلها مجرد لاعب جيوبوليتيكي خاضع لتأثيرات التفاعلات الدولية الأخرى في المحيط الأوروبي. في الوقت الذي تنظر فيه إدارة بايدن لتوسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً بأنّه ضمان

لعدم توسُّع النفوذ الروسي غرباً، إذ تحمل هذه الخطوات الروسية طموحات الاتحاد السوفييتي السابق نفسها، لكن برؤية وبرغماتية مغايرة.

### ثانياً: الضمانات السياسية الإيرانية في مفاوضات فيينا

بعد انسحاب إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) من الاتفاق النووي الإيراني المعروف باسم (خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) في 8 آيار/مايو 2018، بذريعة أنّ هذا الاتفاق «لا يمنع إيران من تصنيع قنبلة نووية»<sup>(9)</sup>، عكفت إيران خلال مدّة الإلغاء على مضاعفة قدراتها النووية عبر تكثيف عملية تخصيب اليورانيوم، ومنذ ذلك الحين فرضت إدارة (ترامب) سلسلة من العقوبات الاقتصادية على إيران، شملت قطاعات النفط والتعدين والمصارف، تحت عنوان «الضغوط القصوى»<sup>(10)</sup>، لإرغامها على القبول بتعديل اتفاق عام 2015 بضمانات معزّزة تكبح جماح برنامجها النووي وبرنامجها للصواريخ الباليستية، وهو الأمر الذي رفضته إيران.

وفي عام 2019، وبعد فشل دول الترويكا الأوروبية (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) في توفير آلية بديلة تحمي الشركات الأوروبية من العقوبات الأمريكية في حال استمرارها في التعامل الاقتصادي مع إيران، ردّت طهران بالتحلّل أكثر من القيود النووية المفروضة عليها بموجب اتفاق عام 2015، بما في ذلك رفع مستوى تخصيب اليورانيوم بنسب تقترب من المستوى المستخدم لإنتاج سلاح نووي<sup>(11)</sup>.

وكانت المفاوضات قد استؤنفت في نيسان/أبريل 2021، إذ أُجريت ثمان جولات من المفاوضات حول البرنامج النووي الإيراني منذ انتخاب إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن)، ست منها أُجريت مع إدارة الرئيس الإيراني (حسن روحاني)، ثم توقفت هذه المفاوضات مؤقتاً على أثر فوز الرئيس الإيراني (إبراهيم رئيسي)، لتُستأنف الجولة السابعة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، ومن ثمّ المواصلة إلى الجولة الثامنة تحت عنوان (جولة رفع الحظر) في 27/12/2021، التي توقفت مؤقتاً في 28/1/2022 بسبب الحاجة إلى التشاور مع العواصم واتخاذ قرارات سياسية لحسم الجولة.

9. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، ورقة تقدير موقف، إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 1202، ص 1.

10. المرجع نفسه، ص 1.

11. المرجع نفسه، ص 1.



إذ تتفاوض الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع مجموعة (4+1) التي تشمل دول الترويكا الأوروبية (الجمهورية الفرنسية، وألمانيا الاتحادية، والمملكة المتحدة البريطانية) فضلاً عن روسيا الاتحادية وجمهورية الصين الشعبية، مع مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية في المفاوضات على نحو غير مباشر، عن طريق حلفائها الأوروبيين.

ويشترط الوفد الإيراني المفاوضات بقيادة (علي باقري كاني) مبدأين رئيسين من أجل التوصل إلى اتفاق نووي جديد مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية وهما<sup>(12)</sup>:

1. ضمان الإزالة الكاملة والقابلة للتحقق من جميع العقوبات التي فُرضت على إيران، بضمنها العقوبات التي لا علاقة لها بنشاطاتها النووية.

2. ضرورة تقديم واشنطن وحلفائها الأوروبيين ضمانات دولية تتعلق بمنع انسحاب الإدارة الأمريكية الحالية والإدارات الأمريكية اللاحقة من الاتفاق النووي بصورة أحادية الجانب، و ضمانات دولية تتعلق بمنع الإدارات الأمريكية اللاحقة من فرض عقوبات مستقبلية على إيران بسبب نشاطاتها النووية.

هذه الشروط لتأسيس نظام ضمانات دولية حول البرنامج النووي الإيراني رُفضت من جانب واشنطن، إذ أوضح وزير الخارجية الأمريكي (أنتوني بلينكن) هذا الرفض قائلاً: «إنَّ الهيكلية القانونية للنظام الأمريكي لا يمكنها تقديم هذا النوع من الضمانات الدولية الجادة والسريعة. إذ يمكن للرئيس بايدن بالتأكيد أن يقول ما سيفعله أو لن يفعله بوصفه رئيساً، طالما بقيت إيران ملتزمة بالاتفاق، لكن لا يمكننا إلزام الرؤساء اللاحقين في المستقبل»<sup>(13)</sup>.

وينبع هذا التمسك الإيراني بهذه الضمانات من إستراتيجية ذات جانبين، الأول: هو المحافظة على الملف النووي الإيراني بعيداً عن مجلس الأمن الدولي، ومن ثمَّ بعيداً عن فرض العقوبات الأممية على إيران كما حصل في عهد الرئيس الإيراني (محمود أحمدني نجاد)، الذي صدر في عهده ستة

12.Vienna Talks Must Address Removal of Sanctions on Iran: Top Negotiator, Tasnim News Agency, Available on web site:

<https://www.tasnimnews.com/en/news/2021/11/29/2616697/vienna-talks-must-address-removal-of-sanctions-on-iran-top-negotiator>

last visit: 3/2/2022

13. ميشال غندور، بلينكن عن الاتفاق النووي.. إيران طلبت ضمانات لا يمكن تقديمها، وكالة الحرة للأخبار، متاح على الموقع الإلكتروني: <http://www.shorturl.at/xAGPT> تاريخ الزيارة: 2202/2/3

قرارات أُمّية كلها تتضمن عقوبات دولية ضد إيران؛ والآخر: هو المحافظة على المكتسبات الإيرانية في مرحلة الانسحاب الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني من عام 2018 إلى يومنا الحاضر، النووية منها وغير النووية.

إذ إنّ المناورة الإيرانية في مفاوضات الاتفاق النووي الإيراني تكون أكثر حرية وأخف وطأة من مجلس الأمن الدولي، الذي تعدّه الإدارة الإيرانية أنّه موجه بضغوطات السياسة الأمريكية. ولكن الولايات المتحدة الأمريكية لن تُقدّم مثل هذه الضمانات الدولية للجانب الإيراني لأسباب عديدة:

1. الهيكل القانوني للنظام السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية لا يتضمّن إلزام الإدارات المتعاقبة بعدم الانسحاب من الاتفاقات الدولية التي أبرمتها الإدارات السابقة، لذا فإنّ الضمانات التي تطالب بها إيران من الإدارة الحالية، هي غير ملزمة قانوناً للإدارات اللاحقة.

2. العقوبات الاقتصادية هي الورقة الرئيسة التي تمتلكها واشنطن لدفع طهران إلى المفاوضة حول ملفاتها الرئيسة الثلاثة: الملف النووي الإيراني، وملف الصواريخ الباليستية، وملف النفوذ الإقليمي.

3. بما أنّ المفاوضات الحالية تكون خارج إطار مجلس الأمن الدولي، فما الذي يمنع الولايات المتحدة الأمريكي من توجيه ضربة عسكرية ضد البنى التحتية للبرنامج النووي الإيراني، في حال استمرار إيران برفع نسبة تخصيب اليورانيوم إلى أكثر من 60%، واستمرار تعنت إيران حول مسألة الضمانات<sup>(14)</sup>؟

لذا فإنّ التوصل إلى حل وسط، يتضمن رفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية تدريجياً عن إيران، مقابل خفض التدريجي لنسبة تخصيب اليورانيوم من 60% إلى 30% في البرنامج النووي الإيراني، سوف يمثّل اتفاقاً مبدئياً، يمكن أن يصل إلى حد معالجة الملفات العالقة بين الطرفين الأمريكي والإيراني. علماً أن هنالك دولاً تستفيد من عدم الاتفاق بين هذين الجانبين، كالكيان الصهيوني مثلاً، التي من الممكن أن تعرقل عملية التوصل إلى اتفاق بينهما.

14. للمزيد حول احتمالات حصول ضربة عسكرية على البنى التحتية للبرنامج النووي الإيراني، يُراجع: عبدالله ناهض وأحمد حيدر، قراءة إستراتيجية في احتمالات الضربة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني ومخاطرها، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، 2022.

### ثالثاً: الضمانات الدولية مقابل المصدقية الأمريكية

لقد دفع الانسحاب الأمريكي من أفغانستان والانهيار المفاجئ للحكومة في كابول منتقدي إدارة الرئيس الأمريكي (جو بايدن) إلى القول بأنَّ مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية قد تلقت ضربة موجعة. ويزعمون أيضاً أنَّه لم يعد الحلفاء يثقون في أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ستفي بالتزاماتها المستقبلية، كما لم يعد الخصوم يثقون بالولايات المتحدة بسبب تآكل مصداقيتها في الشؤون الدولية<sup>(15)</sup>.

صحيح أنَّ تصميم السياسات أمر مهم، وأنَّ الاتفاق من حيث المبدأ حول تلك السياسة أمر مطلوب، غير أنَّ العنصر الأهم هو ما يجري تطبيقه فعلاً؛ لأنَّ الشرعية والنظام هما من إنتاج شغل أو عمل تنفيذي تطبيقي، بقدر ما هما من إنتاج شغل أو عمل تنظيري تخطيطي<sup>(16)</sup>، ومن ثمَّ فإنَّ المصدقية تتعلَّق بما يمكن الالتزام بتنفيذه على أرض الواقع بين أطراف المتعاقدين.

لقد فشلت الولايات المتحدة الأمريكية في الوفاء بالتزاماتها في عديد من المواضيع، أهمها العراق وأفغانستان، إذ قادت إدارة الرئيس الأمريكي (بوش الابن) حروباً غير مدروسة لوقت كافٍ لمكافحة الإرهاب على حد تعبير الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ممَّا أنتج بؤراً جديدةً وتنظيمات أحدث للإرهاب، أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) الذي أصبح أفتك وأكثر وحشية من تنظيم القاعدة.

كما فشلت في ضمان المخاوف الأمنية لروسيا الاتحادية، وذلك منذ بدأ التوسيع المشترك للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي شرقاً. فضلاً عن الانسحاب الأمريكي من الاتفاق النووي الإيراني المبرم عام 2015. ممَّا زاد من عدم الثقة بالتزامات واشنطن في البيئة الدولية عند كلِّ من الحلفاء والأعداء.

ولكن يرى «جوشوا د. كيرتز» -أستاذ العلاقات الدولية في جامعة هارفارد- بأنَّ هذه المخاوف بشأن المصدقية الأمريكية مبالغ بها، لأنَّ المصدقية تعني ما إذا كان الآخرون يعتقدون

15. Joshua D. Kertzer, American Credibility After Afghanistan: What the Withdrawal Really Means for Washington's, Foreign Affairs, available on web site: <https://www.foreignaffairs.com/articles/afghanistan/2021-09-02/american-credibility-after-afghanistan> last visit: 4/2/2022

16. ريتشارد هاس، عالم في الحivy بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، تعريب وتعليق: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 8102، ص 991.

أنك تعني ما تقوله في موقف معين، لذلك فهي محددة بسياق العمل، لأن الظروف يمكن أن تختلف على نطاق واسع، وحينها يُحكم على المصدقية طبقاً لكل حالة على حدة. تمثل الطريقة التي تصرف فيها دولة ما في الماضي عنصراً مهماً في الحكم على مصداقيتها عموماً، لكنّها ليست العنصر الوحيد<sup>(17)</sup>.

إذ إنّ مكانة الدولة في النظام الدولي تشير بالدرجة الأولى إلى تصورات الدول الأخرى لاستطاعة دولة ما وقدرتها على ممارسة قوتها ورغبتها في ذلك، وبلغة النظرية الإستراتيجية المعاصرة، تنطوي المكانة على مصداقية قوة دولة ما ورغبتها في ردع الدول الأخرى أو إرغامها من أجل تحقيق أهدافها<sup>(18)</sup>. طبقاً لما سبق، فإنّ المصدقية الأمريكية في الشؤون الدولية تخضع لشترطين رئيسين:

1. القدرة على استخدام القوة والرغبة بها، بجميع صورها (الصلبة، والناعمة، والذكية) للتأثير في قرارات الدول الأخرى.

2. السياق العام الذي يجري فيه العمل المستند إلى المصدقية.

لذا فإنّ المصدقية الأمريكي في الخلاف مع روسيا حول الأزمة الأوكرانية تتعلّق بضمانات أمنية، في حين تتعلّق هذه المصدقية في الملف النووي الإيراني بضمانات سياسية، وكلا النوعين من الضمانات يراد منه أن يكون التزاماً أمريكياً دولياً معيّراً عنه بصورة قانونية في صيغة اتفاق أو معاهدة، وذلك بوصفه بديلاً عن المصدقية الأمريكية المتعلقة بالالتزام العرفي فقط، ذلك أنّ الالتزام العرفي لا ينتج عنه أي أثر قانوني في مثل الحالات المذكورة آنفاً، على العكس من الالتزام المدون الذي ينتج عنه آثار قانونية ملزمة لجميع الأطراف.

يبد أنّ الولايات المتحدة الأمريكية إذا قدّمت التزامات دولية من هذا النوع، فسوف تكون مصداقيتها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بما يلزم به قانوناً في النظام الدولي، والإخلال بهذه الالتزامات عبر أي إدارة أمريكية لاحقة لإدارة (بايدن) في أي وقت من الأوقات سوف يتسبّب في ثغرات وفجوات للنظام الدولي من الممكن أن تقود لانتهائه في المستقبل. لذلك فمن غير المرجّح أن تقدّم الولايات المتحدة الأمريكية مثل هذه الضمانات.

17. Joshua D. Kertzer, American Credibility after Afghanistan: What the Withdrawal Really Means for Washington's, op cit.

18. روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 9002، ص ص 15-55.

وعليه، يمكن القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها القوى العظمى، تميل إلى الالتزام المبدئي بالاتفاقات الدولية المتعلقة بالقضية الأوكرانية والملف النووي الإيراني، لأنه يمثل مساحة مناورة واسعة في سياق العمل المحدد. بيد أن الدول الأخرى تميل إلى تفضيل الالتزام القانوني ذو الأثر التطبيقي أو التنفيذي، لأنه يوفر لها الوسائل اللازمة لإعاقة ما يمكن أن تفعله دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية.

## المراجع

### أولاً: الكتب

1. روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2009.
2. ريتشارد هاس، عالم في الحيص بيص: السياسة الخارجية الأمريكية وأزمة النظام القديم، تعريب وتعليق: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2018.
3. زيجينو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولوية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة العربية الرابعة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2019.

### ثانياً: الدوريات والتقارير

1. سهاد إسماعيل خليل، المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي (أزمة القرم أمودجاً)، مجلة دراسات دولية، العدد 70، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، 2017.
2. عبدالله ناهض وأحمد حيدر، قراءة إستراتيجية في احتمالات الضربة العسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني ومحاطرها، ورقة بحثية، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، العراق، 2022.
3. مفاوضات فيينا النووية: حسابات واشنطن وطهران المتعارضة، ورقة تقدير موقف، إعداد وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، 2021.

### ثالثاً: مواقع الإنترنت

#### أ- العربية

1. وثيقة تمنع انضمام أوكرانيا إلى الناتو، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/irCKO>

2. روسيا وأميركا تبحثان ضمانات أمنية طلبتها موسكو، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/oBH68>

3. روسيا تنشر مقترحاتها للولايات المتحدة بخصوص «الضمانات الأمنية»، معلومات متاحة على شبكة الإنترنت على الموقع:

<http://www.shorturl.at/cepXs>

4. ميشال غندور، بليكن عن الاتفاق النووي.. إيران طلبت ضمانات لا يمكن تقديمها، وكالة الحرة للأخبار، متاح على الموقع الإلكتروني:

<http://www.shorturl.at/xAGPT>

#### ب- الأجنبية

1. Anton Troianovski and David E. Sanger, Russia Issues Subtle Threats More Far-Reaching Than a Ukraine Invasion, the New York Times, available on web site:

<https://www.nytimes.com/2022/01/16/world/europe/russia-ukraine-invasion.html>

2. Joshua D. Kertzer, American Credibility After Afghanistan: What the Withdrawal Really Means for Washington's, Foreign Affairs, available on web site:

<https://www.foreignaffairs.com/articles/afghanistan/2021-09-02/american-credibility-after-afghanistan>

3. Vienna Talks Must Address Removal of Sanctions on Iran: Top Negotiator, Tasnim News Agency, Available on web site:

<https://www.tasnimnews.com/en/news/2021/11/29/2616697/vienna-talks-must-address-removal-of-sanctions-on-iran-top-negotiator>